الأمم المتحدة

A/HRC/25/73

الجمعية العامة

Distr.: General
13 January 2014
Arabic
Original: French

مجلس حقوق الإنسان
الدورة الخامسة والعشرون
البند 10 من جدول الأعمال
المساعدة التقنية وبناء القدرات

تقرير الخبير المستقل المعني بحالة حقوق الإنسان في كوت ديفوار، دودو ديان

موجز

يستعرض الخبير المستقل في هذا التقرير النتائج التي خلص إليها في أعقاب الزيارة الخامسة التي أداها إلى كوت ديفوار في الفترة من 14 إلى 23 تشرين الأول/أكتوبر 2013. وفي ضوء توصياته السابقة، يرسم الخبير المستقر صورةً عن حالة حقوق الإنسان في البلد منذ انتهاء زيارته الرابعة، أي عن الفترة من 4 أيار/مايو إلى 30 كانون الأول/ديسمبر 2013.

وتخللت هذه الزيارة أحداث ذات أهمية خاصة تمثّلت على وجه الخصوص في الإفراج عن 15 محتجزاً من المقربين من الرئيس السابق لوران غباغبو في آب/ أغسطس 2013، والقرار الصادر عن رئيس الجمهورية والقاضي بالعفو عن عدد من المدانين بارتكاب مخالفات بسيطة، إضافةً إلى إصدار القوانين المتعلِّقة بمسائل حساسة كالجنسية ونظام ملكية الأراضي الريفية. وكانت هذه المسائل موضوع توصيات عديدة من جانب الخبير المستقل وآليات أخرى تابعة للأمم المتحدة.

وأحاط الخبير المستقل علماً بأن الوضع الأمني في البلد آخذ في التحسُّن، لكنه لا يزال هشاً لأسباب منها استمرار ثقافة العنف، من جهة أولى، ووجود عدد كبير من المقاتلين السابقين الذين لم يشملهم بعد برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، من جهة ثانية، نتيجة استمرار جماعات الدوزو في الاضطلاع بالوظائف الأمنية التي تُعدّ بين الوظائف الأساسية للدولة في مناطق معينة من البلد.

(A) GE.14-10152 040214 050214

1410152

الرجاء إعادة الاستعمال

ولاحظ الخبير المستقل بقلقٍ أن الحوار السياسي لا يزال معطلاً رغم تهيئة إطار دائم لإجراء هذا الحوار. وأكثر المؤشرات مدعاةً للقلق على تعطُّل العملية السياسية، عودة الخطاب السياسي الذي كان قد ميّز فترة ما قبل الانتخابات وبعدها والذي يتسم بالعنف اللفظي والتحيُّز والاستقطاب. وفي سياق الفترة السابقة للانتخابات الرئاسية لعام 2015 والاستراتيجيات التي وُضعت خصيصاً لأغراض الحملة الانتخابية، يمكن لهذه الاتجاهات أن تفرغ المكاسب الديمقراطية المؤسسية التي تحققت منذ سنتين من جميع محتوياتها. ومن أجل استئناف الحوار السياسي وتهيئة الظروف المؤاتية لإجراء انتخابات رئاسية سلمية وتستوفي شروط المنافسة الديمقراطية، لا بدّ من تحقيق نهضة أخلاقية واتخاذ مبادرات سياسية قوية وذات شأن من جانب الطبقة السياسية. واستئناف الاتصالات بين الحكومة والجبهة الشعبية الإيفوارية في الفترة الأخيرة يجب أن لا يهدف إلى "تهدئة الخواطر" بين المتنافسين في الانتخابات، بل ينبغي أن يسعى إلى تهيئة الظروف المؤاتية ليس فقط لتحقيق مصالحة وطنية حقيقية ومستدامة، بل أيضاً للقضاء على الأسباب العميقة للأزمة وبناء ديمقراطية تعدُّدية تشرك الجميع، وذلك في إطار جهد مشترك بين الجانبين. ويرى الخبير المستقل، من جهة أخرى، أن أي مصالحة وطنية حقيقية ومستدامة يجب أن تكون ثمرة جهد جماعي تشترك فيه المؤسسات المنبثقة عن الأزمة ولجنة الحوار والحقيقة والمصالحة، والبرنامج الوطني للتماسك الاجتماعي، وكذلك الجهات الفاعلة السياسية ومنظمات المجتمع المدني والقيادات المجتمعية والدينية. ويدعو الخبير المستقل إلى تجديد ولاية لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة على أن يتم ضبط أنشطتها على نحو أفضل.

وأعرب الخبير المستقل عن بالغ القلق إزاء تزايد حالات العنف الجنسي في كوت ديفوار وحيال التهوين من شأن هذه الجريمة التي تدخل في نطاق اختصاص محاكم الجنايات ولكنها لا تزال تُفصل أمام محاكم الجنح بسبب عدم وجود محاكم جنايات أصلاً.

ويعيد الخبير المستقل تأكيد إيمانه بالأهمية المركزية لمسألة الإفلات من العقاب ونزاهة القضاء من أجل تحقيق المصالحة الوطنية وبناء الديمقراطية وتعزيز حقوق الإنسان. ورغم التقدُّم الملحوظ في إعادة بناء مؤسسات النظام القضائي والمؤهلات المهنية العالية للقضاة الذين التقى بهم الخبير المستقل، لا يزال يسود انطباع بوجود عدالة على مستويين، وهو انطباع يستند إلى كون الملاحقات التي حصلت سواء في سياق العدالة الوطنية الإيفوارية أو العدالة الجنائية الدولية لم تشمل سوى مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان المقربين من النظام السابق. وعلاوةً على ذلك، يطلب الخبير المستقل إلى السلطات أن تسعى إلى تسوية الوضع القانوني للأشخاص المحتجزين لدى إدارة مراقبة الإقليم الوطني.

ويؤكّد الخبير المستقل الحاجة الملحة إلى إعطاء الأولوية العليا للحالة الخطرة لضحايا الأزمة الإيفوارية التي طال أمدها حتى لا يُضحَّى بهم على مذبح التوافقات السياسوية. ومن المقرر أن ينظّم الخبير المستقل مؤتمراً لمناقشة هذه المسألة في شباط/ فبراير 2014.

ويدعو الخبير المستقل إلى مراعاة حقوق السكان الاقتصادية والاجتماعية مراعاةً أفضل، ويطلب بوجه الخصوص أن يُكفَل لعامة السكان التمتُّع الفعلي بثمار النمو الهائل المسجّل على مستوى الاقتصاد الكلي في كوت ديفوار. وسيُحدَّث هذا التقرير في العرض الشفوي الذي سيقدمه الخبير المستقل في أثناء الدورة الخامسة والعشرين.

المحتويات

		الفقرات	الصفحة
أولاً –	مقدمة	9-1	5
ثانياً –	التطورات الأخيرة: الحراك المؤسسي والسياسي والأمني	23-10	6
	ألف – إعادة بناء مؤسسات الدولة	10	6
	باء – الحوار السياسي	14-11	7
	جيم – عملية المصالحة الوطنية	18-15	7
	دال – النزاعات الطائفية وإدارة نظام ملكية الأراضي الريفية	23-19	9
ثالثاً –	الوضع الأمني	33-24	10
	ألف – الإنجازات والتحدِّيات	26-24	10
	باء – قضية الدوزو	29-27	11
	جيم – حالة المقاتلين السابقين	31-30	12
	دال – إصلاح قطاع الأمن	33-32	12
رابعاً –	سير العدالة	48-34	13
	ألف – مكافحة الإفلات من العقاب، ونزاهة القضاء	41-34	13
	باء – القضاء العسكري	43-42	15
	جيم – أوجه التفاعل بين العدالة الداخلية والعدالة الدولية	48-44	15
خامساً –	انتهاك حقوق فئات محددة	71-49	16
	ألف – حالة الضحايا	50-49	16
	باء – استمرار انتهاكات حقوق الإنسان من جانب القوات الجمهورية لكوت ديفوار	51	17
	جيم – حالة الموقوفين	58-52	17
	دال – حالة سيمون غباغبو	61-59	18
	هاء – حالة الأشخاص المصابين بالمهق	63-62	19
	واو – استمرار حالات العنف الجنسي	68-64	20
	زاي – حرية تكوين الجمعيات وحرية التجمع	71-69	20
سادساً –	الحقوق الاقتصادية والاجتماعية	77-72	21
	ألف – هشاشة أوضاع السكان الاجتماعية – الاقتصادية	73-72	21
	باء – الحق في التعليم	76-74	21
	جيم – الحق في الصحة	77	22
سابعاً –	بناء مؤسسات حماية حقوق الإنسان	82-78	22
	ألف – التزامات المجتمع الدولي في كوت ديفوار	79-78	22
	باء – التزامات كوت ديفوار الدولية في مجال حقوق الإنسان	80	23
	جيم – اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في كوت ديفوار	82-81	23
ثامناً –	الاستنتاجات	87-83	24
تاسعاً –	التوصيات	89-88	25

أولاً- مقدمة

1- يُقدَّم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 22/23، الذي قرر بموجبه المجلس تمديد ولاية الخبير المستقل سنة واحدة وطلب فيه إلى الخبير المستقل أن يقدِّم تقريره في دورته الخامسة والعشرين وتوصياته في دورته السادسة والعشرين.

2- ويعكس هذا التقرير آخر المستجدات بشأن حالة حقوق الإنسان في كوت ديفوار في الفترة من أيار/مايو إلى كانون الأول/ديسمبر 2013، ويستند إلى المعلومات المجمّعة لدى السلطات الحكومية والوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، الوطنية والدولية، والجهات الفاعلة السياسية وبعض المحتجزين. ويودّ الخبير المستقل أن يشكر حكومة كوت ديفوار التي وفّرت له كل التسهيلات خلال الفترة التي قضاها في البلد ويسّرت لقاءاته مع السلطات الوطنية والمحلية. فقد التقى الخبير المستقل رئيس المجلس الدستوري، ووزير الدولة، وزير الخارجية، وحافظ الأختام، وزير العدل وحقوق الإنسان والحريات العامة، ووزير الدولة، وزير الداخلية والأمن، ووزير التربية الوطنية والتعليم التقني، ووزير الصحة ومكافحة متلازمة نقص المناعة المكتسب، ووزيرة التضامن والأسرة والمرأة والطفل، والوزير المفوّض لدى رئيس الجمهورية المكلف بالدفاع، والنائبة الأولى لرئيس الجمعية الوطنية.

3- وتحدث الخبير المستقل أيضاً مع رئيس أركان الجيش، ورئيس لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة، والمنسقة المعنية بالبرنامج الوطني للتماسك الاجتماعي، ورئيسة اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في كوت ديفوار، والمدعي العام لدى محكمة الاستئناف في أبيدجان، ووكيل الجمهورية لدى المحكمة الابتدائية في أبيدجان، وعميد قضاة التحقيق، ومفوّض الحكومة لدى المحكمة العسكرية، والمسؤول عن هيئة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، والمسؤول عن مركز تنسيق القرارات التنفيذية، والمجلس الوطني للصحافة، ورئيس اللجنة المستقلة للانتخابات. ويرحب الخبير المستقل بالتعاون القيِّم مع هذه الشخصيات.

4- والتقى الخبير المستقل أيضاً الممثلة الخاصة للأمين العام للأمم المتحدة في كوت ديفوار ونائبها، وكذلك مختلف مكوّنات عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

5- وقابل الخبير المستقل الشركاء التقنيين والماليين لكوت ديفوار، ومنهم منظومة الأمم المتحدة وبعثات دبلوماسية عديدة في البلد، وبخاصة بعثة الاتحاد الأوروبي وبعثة كندا وبعثة فرنسا وبعثة الولايات المتحدة الأمريكية وبعثة السنغال.

6- وأعرب الخبير المستقل عن امتنانه لمدير شعبة حقوق الإنسان في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار الذي وضع تحت تصرُّف الخبير المستقل أعضاء الفريق التابع له، مثلما فعل ذلك خلال البعثات السابقة، ووفر له ما يحتاج من دعم تقني ومعلومات، ما ساهم بدرجة كبيرة في نجاح البعثة وإعداد هذا التقرير.

7- وقام الخبير المستقل، مثلما فعل ذلك خلال زياراته السابقة، بزيارة إلى مدينة أوديني حيث التقى السيدة سيمون غباغبو، زوجة الرئيس السابق لوران غباغبو. وزار الخبير المستقل مركز الاحتجاز والإصلاح في أبيدجان، كما زار السجن العسكري في أبيدجان. وتمكّن من التحاور مع شارل بلي غودي وجان نويل أبيهي وجان إيف ديبوبيو.

8- وتحدث الخبير المستقل مع باسكال آفي نغيسان، رئيس الوزراء السابق والأمين العام للجبهة الشعبية الإيفوارية الذي شمله في الفترة الأخيرة قرار بالإفراج المؤقت، ومع الأمين العام لحزب تجمُّع الجمهوريين في كوت ديفوار. وكان الخبير المستقل يرغب في لقاء ممثلين عن الحزب الديمقراطي لكوت ديفوار وحزب الحرية والديمقراطية من أجل الجمهورية لكنه لم يتمكّن من ذلك.

9- وخلال هذه الزيارة، جمع الخبير المستقل آراء العديد من منظمات المجتمع المدني، مثل مؤتمر المجتمع المدني الإيفواري، والاتحاد الدولي لرابطات حقوق الإنسان، والحركة الإيفوارية لحقوق الإنسان، والرابطة الإيفوارية لحقوق الإنسان، ومنظمة العفو الدولية، واتحاد نقابات العمال الحرة في كوت ديفوار، ومنظمة رعاية الأشخاص المصابين بالمهق في كوت ديفوار، ومنظمة الدفاع عن حقوق المرأة والضحايا، وغيرها.

ثانياً- التطورات الأخيرة: الحراك المؤسسي والسياسي والأمني

ألف- إعادة بناء مؤسسات الدولة

10- يلاحظ الخبير المستقل بارتياح التدرج في إنشاء مؤسسات جمهورية ديمقراطية في كوت ديفوار. فقد أُنشئت لجنة لحقوق الإنسان وعُين أعضاؤها، ويجري في الوقت الراهن إعادة تشكيل الأجهزة الرئيسية للدولة في مختلف أنحاء الإقليم الوطني. ويُعد اعتماد الجمعية الوطنية، في 23 آب/أغسطس 2013، لثلاثة قوانين تتعلق بالجنسية، وانعدام الجنسية، ونظام ملكية الأراضي الريفية، وكذلك اعتماد الحكومة لمشروع قانون يتعلق بالمدافعين عن حقوق الإنسان من المؤشرات الإيجابية على الحراك الذي يشهده البلد على مستوى إعادة بناء المؤسسات. ومن المؤشرات الإيجابية الأخرى، إنشاء مجلس دستوري وتشكيل برلمان. ويود الخبير المستقل أن تحترم الترتيبات المؤسسية والقانونية بين سلطات الدولة المبادئ الأساسية الخاصة بسير دواليب دولة القانون والديمقراطية. وتشكل العملية الجارية من أجل توطيد المؤسسات الديمقراطية مكسباً حاسماً لإعادة البناء الديمقراطي وركيزة أساسية للتطبيع السياسي المؤسسي في كوت ديفوار.

باء- الحوار السياسي

11- يمثل قرار الإفراج المؤقت الذي شمل 14 شخصاً احتُجزوا في أعقاب الأزمة التي سبقت الانتخابات، ومن بينهم رئيس الوزراء السابق والأمين العام للجبهة الشعبية الإيفوارية، باسكال آفي نغيسان، وميشال غباغبو، ابن الرئيس السابق لوران غباغبو، وبدء استئناف الحوار المباشر بين الحكومة والجبهة الشعبية الإيفوارية بعض المؤشرات المشجعة.

12- ويحيط الخبير المستقل علماً بالوثيقة التي قدمتها الجبهة الشعبية الإيفوارية بخصوص "المجالس العامة للجمهورية" التي تهدف في جملة أمور إلى "بناء توافق جديد يفضي إلى المصالحة ويكون عامل سلام واستقرار"[(1)].

13- ويرحب الخبير المستقل بما أبداه الفرقاء من الجانبين من إرادة على التحاور بشأن القضايا الكبرى التي تهم الحياة الوطنية ويدعوهم إلى التمسك بمبدأ ملاحقة المسؤولين عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان بمختلف انتماءاتهم كمسألة غير قابلة للنقاش، ومراعاة حالة الضحايا في عملية تحقيق المصالحة وضمان استمرارية المؤسسات الجمهورية. ويعني استئناف الحوار في كوت ديفوار حل المشاكل المؤسسية الرئيسية المتصلة بالانتخابات، ويتطلب على وجه الخصوص إيجاد توافق في الآراء حول تحديد الدوائر الانتخابية ووضع القوائم الانتخابية وتشكيل اللجنة المستقلة للانتخابات.

14- ويمثل نجاح الانتخابات البلدية التي أجريت في نيسان/أبريل 2013 مؤشراً رئيسياً يدل على تقدم المسار الديمقراطي. ويُتوقع أن تدعم الانتخابات الرئاسية القادمة هذا المكسب. غير أن المناخ السياسي يشهد مع اقتراب مواعيد الانتخابات المقررة في عام 2015 تجدد حالة الاستقطاب والتوتر. ويحذر الخبير المستقل من عواقب الاندفاع نحو الاستراتيجيات الانتخابية قصيرة المدى التي تهدف فقط إلى الاستيلاء على السلطة أو الحفاظ عليها على حساب المصلحة الأساسية التي تمثلها بالنسبة إلى الشعب الإيفواري قيم المصالحة والتعايش والازدهار المشترك والمستدام.

جيم- عملية المصالحة الوطنية

15- يشدد الخبير المستقل على الحاجة الملحة إلى جعل عملية المصالحة الوطنية أكثر دينامية وأكثر شمولاً، وبخاصة عن طريق إشراك الجهات الفاعلة السياسية والمجتمع المدني والهيئات المنبثقة

---

(1) La réconciliation nationale en Côte d'Ivoire, Dialogue politique et États généraux de la République – Termes de référence, Front populaire ivoirien، 30 تشرين الأول/أكتوبر 2013، صفحة 28 (المصالحة الوطنية في كوت ديفوار، الحوار السياسي والمجالس العامة للجمهورية – الاختصاصات، الجبهة الشعبية الإيفوارية).

عن الأزمة، ومنها لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة والبرنامج الوطني للتماسك الاجتماعي. ونظراً للتاريخ المؤلم للأزمة الإيفوارية التي طال أمدها، تتسم المصالحة الوطنية بأهمية خاصة لإجراء انتخابات سلمية وديمقراطية في عام 2015. وينبغي أن يشكل العمل الانتخابي الإطار الديمقراطي الوحيد للمنافسة والمعارضة الذي من شأنه أن يسحب البساط من تحت قدمي من يريدون بث ثقافة العنف. فالمشاورات بين المسؤولين السياسيين أمر ضروري، لكن يجب أن تصحبها وتدعمها مبادرات وجهود من أجل تحقيق المصالحة ميدانياً في عمق البلاد مع الجهات الفاعلة الأساسية، أي السلطات المحلية والقيادات التقليدية والدينية ومنظمات المجتمع المدني المحلية.

16- ولاحظ الخبير المستقل خيبة الأمل في صفوف بعض الجهات الفاعلة فيما يتعلق تحديداً بالجدول الزمني الذي وضعته لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة التي انتهت مدة ولايتها منذ 28 أيلول/سبتمبر 2013. ويبرز تقرير منتصف المدة المقدّم من لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة إلى رئيس الجمهورية في 21 تشرين الثاني/نوفمبر 2013 مدى تحمس السكان ومشاركتهم في عملية البناء المنهجي، في مختلف أرجاء الإقليم الوطني، للهياكل والآليات التي من شأنها أن تساهم في تجسيد هذه المرحلة التأسيسية للمصالحة والحقيقة على أرض الواقع. وفي هذه المرحلة الأولية، هيأت لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة الظروف المؤاتية لظهور الأبعاد الثلاثة للحقيقة بما يعكس خطورة الأزمة الإيفوارية، مثلما اقترحه الخبير المستقل في تقريره الأول: توخي الموضوعية والدقة في كشف الحقائق وتحديد هوية المسؤولين عنها وإلقاء الضوء على أسبابها الجذرية (الوثيقة A/HRC/19/72، الفقرة 94). وإن الفشل المؤكد لمعظم آليات العدالة الانتقالية، عدا التوافقات السياسوية والمصالحات السطحية المدوية، يكشف لنا حقيقة أساسية، وهي أن الزمن الطويل لمصالحة مستدامة لا يعادل الزمن القصير للترتيبات السياسية. فعملية المصالحة لا تقل أهمية عن الحلول القضائية والاجتماعية والاقتصادية لأنها تسمح بتحقيق نضج الضمائر الذي لا يمكن التوصل من دونه إلى التهدئة وإلى تصفية القلوب. وبناءً عليه، يود الخبير المستقل أن تجدد ولاية هذه المؤسسة كيما يتسنى لها بلوغ مرحلة تنفيذية في إنجاز مهمتها، وذلك في ظل توافر الظروف القانونية والمالية التي تكفل استقلالها.

17- ويجب على الحكومة أن تتخذ ما يلزم من تدابير لتجنب تجزئة عملية المصالحة والجبر وتعزيز التكامل والتعاون بين لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة والبرنامج الوطني للتماسك الاجتماعي وإدارة ضحايا الحرب واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. وينبغي أن تكون ولاية كل من هذه الهياكل محل وفاق سياسي وأن تحظى بدعم الجمهور والجهات الفاعلة في الحياة السياسية والاجتماعية كافة.

18- ويؤكد الخبير المستقل في هذا السياق أن للبرنامج الوطني للتماسك الاجتماعي دوراً هاماً يؤديه في عملية المصالحة وإعادة البناء الديمقراطي في كوت ديفوار. ويود أن تراعي السلطات القيم التقليدية للشعب الإيفواري وثقافة التعايش التي تميّزه في إطار عملية التماسك

الاجتماعي، وذلك عن طريق إشراك القيادات التقليدية والدينية في عملية الحوار والمصالحة. فبفضل هذا التكافل يمكن إدماج حقوق الإنسان العصرية في القيم التقليدية للمجتمع الإيفواري. ويمر التماسك الاجتماعي من أجل المصالحة الوطنية عبر تقاسم المشاعر بين المجتمعات المحلية كافةً، ومن خلال تطهير نفسي جماعي وعناية كبيرة بحالة الضحايا.

دال- النزاعات الطائفية وإدارة نظام ملكية الأراضي الريفية

19- يلاحظ الخبير المستقل بارتياح اعتماد القوانين المؤرخة 13 أيلول/سبتمبر 2013، وهي القانون رقم 2013-653 المتعلق بالأحكام الخاصة التي تنظم الحصول على الجنسية عن طريق التصريح، والقانون رقم 2013-647 الذي يأذن لرئيس الجمهورية بالمصادقة على اتفاقية عام 1961 بشأن خفض حالات انعدام الجنسية، والقانون رقم 2013-655 المتعلق بالمهلة الممنوحة لإثبات الحقوق العرفية المتصلة بالأراضي التي تخضع لنظام الحيازة العرفية. وتشكل هذه القوانين منعطفاً حاسماً فيما يتعلق بقضية سُخرّت منذ أمد طويل لخدمة أغراض سياسية وإثنية، وشكلت قنابل موقوتة حقيقية غذت ثقافة العنف وقضت على قيم وتقاليد التعايش وفككت هذا البلد الذي يعكس صورة مصغرة عن المنطقة ويشهد منذ القدم تدفقات كبيرة للمهاجرين.

20- ويؤكد الخبير المستقل مع ذلك أن هذه المسائل ينبغي أن تكون موضوع تفكر عميق وحلول مستدامة. ويدعو السلطات الإيفوارية إلى العمل من أجل إيجاد توافق وطني حول هذه المسائل الأساسية وإدراجها في عملية البناء الديمقراطي القائم على المشاركة والحوار السياسي.

21- وفي حزيران/يونيه 2013، قامت الحكومة الإيفوارية، عن طريق شركة تنمية الغابات، بترحيل سكان غابة نييغري المحمية (88 كيلومتراً عن ساساندرا)[(2)]، وهي عملية تخللتها أحداث خطيرة، بما في ذلك وفاة ثلاثة أشخاص وحالات سوء معاملة واغتصابات وأعمال نهب وتدمير للممتلكات على يد القوات الجمهورية لكوت ديفوار وموظفي شركة تنمية الغابات. وتشير التقارير إلى أن ما يزيد على 000 20 شخص غادروا الغابة ولجأوا إلى قرى ومخيمات مجاورة.

22- ويلاحظ الخبير المستقل أن البلد شهد منذ شهر تموز/يوليه سبع نزاعات طائفية: في أنغوفيا (80 كيلومتراً عن دالوا) وفي ديفو وفاكوبلي (25 كيلومتراً عن مان) وفي غويا 2 (10 كيلومترات عن غيغلو) وفي نيينيسو (13 كيلومتراً عن أوديني) وفي أوديني. ويُذكر أن هذه النزاعات قد أسفرت عن مقتل أربعة أشخاص وإصابة شخص آخر. ويعرب الخبير المستقل عن انشغاله إزاء استمرار النزاعات بين مربي الماشية والمزارعين ويشدد على التوترات المتصلة بالوصول إلى الموارد الطبيعية بالقرب من مواقع التعدين.

(2) نُفذت عملية ترحيل أيضاً في جبل بيكو في أيار/مايو 2013.

23- ويشير الخبير المستقل إلى جهود رئيس الجمهورية في كوت ديفوار من أجل عودة الأشخاص الذين شُردوا بسبب الأزمة. فقد شارك ألاسان وتارا تحديداً في اجتماع المجلس المشترك لقادة وقدماء المجتمعات المحلية على الحدود بين ليبريا وكوت ديفوار المعقود في 19 تشرين الأول/أكتوبر 2013 في زويدرو (ليبريا). وأعلن الرئيس وتارا عودةَ 000 16 لاجئ إيفواري إلى كوت ديفوار قبل نهاية عام 2013. ومن ناحية أخرى، يلفت الخبير المستقل نظر السلطات إلى القضايا الرئيسية المتعلقة بالعودة الفعلية للمشردين، وبخاصة المسائل المتعلقة باحتلال منازلهم ونزع ملكية مزارعهم.

ثالثاً- الوضع الأمني

ألف- الإنجازات والتحدِّيات

24- يلاحظ الخبير المستقل تحسناً في الوضع الأمني العام في البلد. فمنذ الهجوم الذي حصل في آذار/مارس 2013، لم يُسجَّل أي حدث هام ناتج عن تهديدات خارجية. ويُعزى هذا التحسن بوجه الخصوص إلى جهود السلطات الإيفوارية التي أنشأت كتيبتين جديدتين (الأولى في الجنوب الغربي للبلاد، في سان بيدرو، والثانية في شمال البلاد، في أوديني) وإلى الدوريات المتنقلة المشتركة بين عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبريا التي وفّرت الدعم لقوات الأمن المنتشرة في المدن الواقعة في المنطقة الحدودية بين كوت ديفوار وليبريا. وعلى الصعيد السياسي، يبدو أن الإفراج عن شخصيات بارزة تنتمي إلى النظام السابق، في آب/أغسطس 2013، قد ساهم أيضاً في تحسُّن الوضع الأمني.

25- وأحاط الخبير المستقل علماً بالتقرير النهائي لفريق الخبراء المعني بليبريا التابع لمجلس الأمن في منظمة الأمم المتحدة الذي يتحدث عن استخدام السلطات الإيفوارية لمرتزقة من ليبريا في المناطق الحدودية، وعن معلومات مفادها أن مسؤولين إيفواريين دبروا اغتيال عدد من اللاجئين الموالين لغباغبو في غانا (الوثيقة S/2013/683، الفقرات من 30 إلى 40). ويرى الخبير المستقل أن هذه الادعاءات على قدر من الخطورة بحيث يتطلَّب الأمر رداً دقيقاً من السلطات الإيفوارية إلى المجتمع الدولي. وأحاط الخبير المستقل علماً بدحض هذه الادعاءات من جانب الحكومة الغانية.

26- وعلى الصعيد الداخلي، لا يزال الوضع الأمني هشّاً بسبب الحركات الاحتجاجية للمقاتلين السابقين الذين يطالبون السلطات بالوفاء بما قطعته من وعود فيما يتعلَّق تحديداً ببرنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وما يزيد الوضع تأزماً الهجمات وأعمال السطو التي تُنفَّذ أساساً على يد مقاتلين سابقين وأفراد ينتمون إلى جماعة الدوزو، وتداول الأسلحة الموروثة من الأزمة. ففي منطقة ياماسوكرو وحدها، سُجِّلت ثلاث هجمات في 10 و12

و15 أيلول/سبتمبر 2013. ويُذكر أن عناصر من الدوزو والمقاتلين السابقين كانوا ضمن الأفراد الذين نفذوا تلك الهجمات. ويُزعَم أيضاً أن عناصر من جماعة الدوزو ومن المقاتلين السابقين شاركوا أيضاً في الهجوم الذي استهدف في 1 تموز/يوليه 2013 عربة تابعة لمدير هيئة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وأدَّى إلى وفاة أحد أفراد قوات الدرك. ويمثل حذر بعض المجتمعات المحلية من القوات الجمهورية لكوت ديفوار عاملاً هاماً يجب أن يُوضع في الاعتبار لدى وضع أية استراتيجية أمنية شاملة.

باء- قضية الدوزو

27- منذ آخر زيارة قام بها الخبير المستقل إلى البلد، سُجِّلت تجاوزات عديدة أخرى ارتكبها أفراد ينتمون إلى جماعة الدوزو، أساؤوا معاملة ثلاثة أشخاص يُشتَبه في أنهم قد ارتكبوا مجموعةً من المخالفات في كوروغو وسان بيدرو، إضافةً إلى حالات إعدام بإجراءات موجزة في كوروغو.

28- ويرحب الخبير المستقل بنشر تقرير أعدته عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار بالتعاون مع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بشأن التجاوزات المرتكبة من جانب أفراد ينتمون إلى جماعة الدوزو في كوت ديفوار خلال الفترة بين آذار/مارس 2009 وأيار/مايو 2013. ويرد في هذا التقرير أن الفترة المشمولة شهدت مقتل 228 شخصاً وإصابة 164 آخرين بالرصاص أو بالسلاح الأبيض، هذا بالإضافة إلى الأشخاص الذين أوقفوا واحتُجزوا بصورة غير شرعية على يد أفراد ينتمون إلى جماعة الدوزو، والبالغ عددهم 162 شخصاً. إضافةً إلى ذلك سُجِّل ما لا يقل عن 274 حالة من أعمال السلب والابتزاز وحرق المنازل ارتكبها أفراد ينتمون إلى جماعة الدوزو في مناطق سان بيدرو ونوا وغبكلي وغوه وكفالي وإنديني - جوابلين ومارهوي وساساندرا العليا وتونكبي وموروونو وغيمون، وقد جرى التحقق من هذه الأعمال وتأكيدها[3].

29- وأعلنت السلطات عن مبادرات عديدة تهدف إلى معالجة الوضع، وشملت هذه المبادرات الاضطلاع بأنشطة للتوعية وحملات لتحديد السكان الذين ينتمون إلى جماعة الدوزو وذلك بدعم من المكتب الوطني للسكان. ويعتبر الخبير المستقل أن هناك حاجةً ملحةً لوضع إطار قانوني ينظم أنشطة جماعة الدوزو حسب المبادئ التالية: الاعتراف بالهوية الثقافية التقليدية لجماعة الدوزو وفقاً لمعايير دقيقة، وتصنيف أنشطتهم الثقافية، وتحديد الموقع الجغرافي الحصري الذي تُنظَّم فيه هذه الأنشطة الثقافية، وإشراف الدولة على إعداد وتسليم وثيقة داخلية لتحديد

(3) تقرير عن انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة من جانب جماعة الدوزو في جمهورية كوت ديفوار، عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، حزيران/يونيه 2013، الفقرة 35، مُتاح على الموقع التالي: www.ohchr.org/Documents/Countries/CI/CIRapportDozos.docx.

السكان من الدوزو تصدرها سلطات الدوزو المعترف بها، والتزام جماعة الدوزو باحترام القوانين والسلطة السيادية الحصرية لممثلي الدولة ومؤسساتها المحلية والوطنية احتراماً تاماً.

جيم- حالة المقاتلين السابقين

30- يرى العديد من الجهات الفاعلة الإيفوارية والمراقبين الدوليين أن مسألة المقاتلين السابقين تشكِّل مصدراً رئيسياً لزعزعة استقرار البلد من الناحية الأمنية وعائقاً أمام تحقيق المصالحة الوطنية والتماسك الاجتماعي. فالمقاتلون السابقون يشاركون على نحو متزايد في أكثر الأحداث خطورةً. فمعظم هؤلاء المقاتلين الذين لم يسلموا سلاحهم حتى الآن، فقدوا وظيفتهم المدنية الأصلية ويجدون أنفسهم اليوم دون وظيفة ودون دخل وعرضةً للوصم بسبب وضعهم السابق. ويدعو الخبير المستقل شركاء كوت ديفوار في القطاعين العام والخاص إلى تكثيف المساعدة المقدمة إلى الحكومة لمعالجة وضع المقاتلين السابقين الذي يشكل خطراً حقيقياً يمكن أن يؤدِّي إلى زعزعة الاستقرار في البلد.

31- وأحاط الخبير المستقل علماً بما يروج من شائعات متكرِّرة عن ممارسات الفساد والمحاباة التي تتخلل عملية إعادة إدماج المقاتلين السابقين، ويطلب إلى السلطات الإيفوارية أن تتأكد من أن العملية تتسم بالموثوقية والعدل والشفافية. ولا بد من اتخاذ تدابير عاجلة لمنع قادة المناطق السابقين (الذين يُطلق عليهم أحياناً اسم "com'zones" وهو اختزال للتسمية الفرنسية commandants de zones) من محاباة أفراد قاتلوا تحت قيادتهم في إطار عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج والحلول محل الهيئة المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أو إعاقة عملها. وتيسيراً لعمل الهيئة، يرى الخبير المستقل أنه يتعيّن على السلطات الإيفوارية أن تقطع الصلة بين قادة المناطق السابقين والمقاتلين السابقين.

دال- إصلاح قطاع الأمن

32- لا يزال عناصر تابعون للقوات الجمهورية لكوت ديفوار وجماعات الدوزو يرتكبون انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان ولا يزال عدد كبير من المقاتلين السابقين الذين لم ينزع سلاحهم بعد يتصورون أن العنف هو الحل الوحيد، لذلك فإن فحص السجلات الشخصية لأفراد قوات الأمن بدعم من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار أمرٌ يتسم بأهمية خاصة. وقد لاحظ الخبير المستقل بتفاؤل كبير التطمينات التي قدمها رئيس أركان الجيش الإيفواري فيما يتعلَّق بملاحقة العناصر المنتمين إلى القوات الجمهورية لكوت ديفوار ممن يثبت ضلوعهم في انتهاكات حقوق الإنسان.

33- ويشجّع الخبير المستقل السلطات الإيفوارية على إدراج التثقيف في مجال التعددية الثقافية في برامج التدريب الخاصة بعناصر الجيش والدرك والشرطة من أجل مراعاة بُعد التعدد العرقي للمجتمع الإيفواري ومن ثم لقواته الأمنية.

رابعاً- سير العدالة

ألف- مكافحة الإفلات من العقاب، ونزاهة القضاء

34- يُشكل قرار العدالة في آب/أغسطس 2013 بالإفراج المؤقت عن 14 مُحتجزاً من المقربين من النظام السابق تدبيراً ذا أهمية خاصة من شأنه أن يُعزز الحوار السياسي ويدفع نحو تحقيق المصالحة الوطنية. ومن شأن العفو الرئاسي الذي شمل نحو 3 000 مدان بارتكاب جرائم بسيطة أن يُساهم في التهدئة الاجتماعية وفي التخفيف من الازدحام داخل مراكز الاحتجاز. غير أن هذا القرار ينبغي أن تصحبه تدابير اجتماعية عاجلة من أجل تخفيف أثره الاجتماعي والاقتصادي.

35- ولا يزال القلق يساور الخبير المستقل بشأن الجدول الزمني للمحاكمات الجارية. فهو يعتبر أن البحث عن الحقيقة ومكافحة الإفلات من العقاب ينبغي أن يوضعا في صميم أولويات النظام القضائي. وحسب التوصيات المنبثقة عن المؤتمر الدولي بشأن الإفلات من العقاب والعدالة المنصفة في كوت ديفوار، المعقود في ياماسوكرو في شباط/فبراير 2013، تقتضي العدالة المنصفة استكمال الإجراءات القضائية الجارية وبدء الملاحقات في صفوف الجانبين. وفي 10 تموز/يوليه 2013، أصدرت دائرة الاتهام قراراً بشأن 84 متهماً من المقربين من الرئيس السابق لوران غباغبو، في حين لم تشمل الملاحقات القضائية أي فرد من المقربين من الحكومة الحالية بشأن الأفعال التي ارتُكبت خلال الأزمة التي أعقبت فترة الانتخابات، وذلك على الرغم من أن تقرير اللجنة الوطنية للتحقيق ينسب 500 حالة وفاة إلى مقربين من الحكومة الحالية. وتكتفي السلطات بذكر قرار توقيف أمادي أوريمي فيما يتصل بأحداث جبل بيكو، في ديويكوي[4]، كدليل على التوازن في الملاحقات القضائية الجارية. ويُشار إلى أن قاضي التحقيق الذي كان مكلفاً بهذا الملف نُقل من منصبه للعمل كوكيل نيابة مؤقت في بواكي.

36- ويكرر الخبير المستقل في هذا السياق الإعراب عن انشغاله إزاء أثر مناوبة القضاة على مواصلة التحقيقات الجارية. ويُشير إلى أن الدستور الإيفواري يكرس استقلال القضاة، ولا سيما في مادته 103 التي تنص على أن "القضاة لا يخضعون في أداء وظائفهم إلا لسلطة القانون".

(4) بيان صادر عن وزارة الدولة للشؤون الداخلية والأمن، متاح على الرابط التالي: www.addr.ci/communique1.php?PHPSESSID=ro5v437q58ll248b9vc6g6l7q4.

وبناءً عليه، فإن جميع الأشخاص الذين ارتكبوا انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان – أياً كانت أصولهم العرقية وانتماءاتهم السياسية – يجب أن يخضعوا للملاحقة.

37- ويكرر الخبير المستقل الإعراب عن قلقه إزاء بطء العدالة، وبخاصة فيما يتصل بالملفات ذات الرمزية المتعلقة بالانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، من قبيل التحقيقات الجارية في مذابح ناهيبلي والمقبرة الجماعية في تورغاي. ويحيط الخبير المستقل علماً بالانتهاء من عمليات استخراج جثث الأشخاص الذين قُتلوا خلال الأزمة في بلدة يوبوغون. ورغم أن هذه العمليات قد حظيت بدعم عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، فإن العدالة لم تتخذ حتى الآن إجراءات المتابعة اللازمة.

38- ويحيط الخبير المستقل علماً بقرار المنظمة الإيفوارية لحقوق الإنسان والاتحاد الإيفواري لحقوق الإنسان القيامَ بالحق الشخصي أمام المحكمة الجنائية الدولية في المحاكمة الجارية ضد الرئيس السابق لوران غباغبو وشركائه وأمام القضاء الإيفواري فيما يتعلق بأحداث ناهيبلي. ويشجع الخبير المستقل هاتين المنظمتين على مواصلة هذا التمشي من أجل إعلاء صوت الضحايا.

39- وإن شغل المناصب السياسية والأمنية العليا من جانب أشخاصٍ يمكن أن يكونوا ضالعين في انتهاكات حقوق الإنسان يثير لدى المنظمات الوطنية والدولية لحقوق الإنسان تساؤلات مشروعة فيما يتعلق بإمكانية إعاقة سير العدالة. ويدعو الخبير المستقل إلى اعتماد قانون خاص لحماية الضحايا والشهود في كوت ديفوار.

40- وهناك توافق تام بين القضاة ومنظمات الدفاع عن حقوق الإنسان ممن التقاهم الخبير المستقل حول ضرورة تمديد ولاية وحدة التحقيق الخاصة التي تنتهي في كانون الأول/ ديسمبر 2013. وقد أحاط الخبير المستقل علماً بالموقف المخالف لوزير العدل وحقوق الإنسان والحريات العامة الذي دفع بأن "وحدة التحقيق الخاصة لم يعد لها لزوم، لأنها أُنشئت لتحل محل المؤسسات العادية لا لكي تتداخل مع اختصاصاتها. فهذه الوحدة تشكل خللاً قانونياً". ونظراً لمدى تعقد الإجراءات القضائية الجارية، والنتائج الإيجابية التي تحققت والمعرفة الواسعة للملفات من جانب قضاة التحقيق التابعين للوحدة، فإن الخبير المستقل لا يدعو الحكومة الإيفوارية إلى اتخاذ التدابير اللازمة لتجديد ولاية هذا الهيكل فحسب، وإنما يطلب إليها أيضاً أن تزودها بموارد إضافية من أجل تسريع إجراءاتها. فاستمرارية وحدة التحقيق الخاصة عاملٌ من شأنه أن يضفي المصداقية على التزام الحكومة الإيفوارية بمكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز نزاهة القضاء.

41- ويدعو الخبير المستقل السلطات إلى اتخاذ تدابير من أجل تعجيل الإجراءات القضائية المتعلقة بالأشخاص الذين جُمدت أموالهم كي تتوفر لهم ولأفراد أسرهم سُبُل العيش، دون المساس بحقوق الضحايا ومع مراعاة مبدأ مكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز نزاهة القضاء.

باء- القضاء العسكري

42- تقتصر المحاكمات التي جرت أمام القضاء العسكري على قضيتين: فالمحاكمة الأولى جرت في تشرين الأول/أكتوبر 2012 وتتعلق بالفريق برونو دوغبو بلي وأربعة من مرؤوسيه، أما المحاكمة الثانية فقد جرت في كانون الأول/ديسمبر 2012 وتتعلق بأربعة أفراد من الجيش أُدينوا باغتيال جندي من النيجر تابع لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، هو ممادو عيدي.

43- ويُعرب الخبير المستقل عن انشغاله لعدم امتثال إجراءات القضاء العسكري للمعايير الدولية. فقانون الإجراءات العسكرية لم يدخل عليه أي تعديل منذ صدوره في عام 1974. لذلك يشجع الخبير المستقل السلطات الإيفوارية على القيام بالإصلاحات الضرورية على الصعيدين المعياري والهيكلي لضمان نزاهة القضاء العسكري. وينوه الخبير المستقل بما أبداه مفوض الحكومة من روح مهنية عالية في إطار تعاونه معه.

جيم- أوجه التفاعل بين العدالة الداخلية والعدالة الدولية

44- ينوه الخبير المستقل بالتعاون الجيد بين القضاء الإيفواري والمحكمة الجنائية الدولية، ولا سيما فيما يتعلق بتقاسم المعلومات.

45- وخلال جلسة الاستماع المعقودة في 3 حزيران/يونيه 2013، طلبت غرفة الإجراءات التمهيدية الأولى التابعة للمحكمة الجنائية الدولية إلى المدعي العام أن يُقدم عناصر جديدة تؤكد التُهم الموجهة ضد لوران غباغبو بحلول كانون الثاني/يناير 2014[(5)]. وفي اجتماعٍ لمجلس الوزراء بتاريخ 20 أيلول/سبتمبر 2013، قررت الحكومة أن تتقدم إلى المحكمة بطلبٍ بشأن عدم مقبولية الدعوى المقامة ضد سيمون غباغبو أمام المحكمة الجنائية الدولية وأن تُعلق تنفيذ مذكرة التوقيف الصادرة عن المحكمة بشأن السيدة غباغبو.

46- ويُقر الخبير المستقل بحق كوت ديفوار في التمسك بموقفها الذي مفاده أنها الأولى بإجراء المحاكمة استناداً إلى مبدأ التكامل، لكنه يؤكد على الصعوبات التي سيواجهها النظام القضائي الإيفواري نتيجة هذا القرار، ولا سيما فيما يتعلق باستكمال الملفات التي يُفترض أن تختص بنظرها المحكمة الجنائية الدولية في الأراضي الإيفوارية. فالقضاء الإيفواري يعاني من تفكك شديد نتيجة الأزمة السياسية التي طال أمدها ومجموعة المشاكل القائمة من الناحيتين الموضوعية والإجرائية ونقص القدرات المادية واللوجستية. وثمة عددٌ من العوامل الموضوعية التي يجب معالجتها من أجل استيفاء معايير المحاكمة العادلة والمنصفة، من بينها التباين بين الإطار

(5) الحالة في جمهورية كوت ديفوار، *المدعي العام ضد لوران غباغبو*، المحكمة الجنائية الدولية، القرار رقم ICC-02/11-01/11 المؤرخ 3 حزيران/يونيه 2013، متاح على الرابط التالي: www.icc-cpi.int/iccdocs/doc/doc1606127.pdf.

القانوني القائم والجرائم المطلوب البت فيها، وغياب محاكم جنايات دائمة، والثغرات الموجودة في القوانين المتعلقة بحماية الضحايا والشهود، وحالة الاستقطاب الواضحة التي يعيشها المجتمع الإيفواري.

47- وإذا وافقت المحكمة الجنائية الدولية على الطلب الذي تقدمت به دولة كوت ديفوار من أجل محاكمة السيدة غباغبو، فإن الخبير المستقل يطلب إلى المجتمع الدولي أن يدعم السلطات الإيفوارية بوسائل منها على وجه الخصوص تعزيز قدرات القضاة والمساعدين القضائيين عن طريق تقديم الدعم المادي واللوجستي إلى مكاتب النيابة العامة والمحاكم، فضلاً عن توفير الدعم اللازم لحماية الضحايا والشهود والقضاة.

48- ويشير الخبير المستقل إلى أن مذكرة التوقيف الصادرة بحق شارل بلي غودي، وهي المذكرة الثالثة التي تصدرها المحكمة الجنائية الدولية في إطار ملف الموالين للرئيس السابق غباغبو[6]، قد عززت الشعور بوجود قضاء غير نزيه. ويؤكد الخبير المستقل من جديد ثقته في عزم المحكمة تبديدَ هذا الشعور وتأكيد نزاهة القضاء الدولي، وذلك بملاحقة المسؤولين عن الجرائم التي تدخل في نطاق اختصاص القضاء الدولي بصرف النظر عن انتماءاتهم السياسية أو غير السياسية.

خامساً- انتهاك حقوق فئات محددة

ألف- حالة الضحايا

49- في السياق الحالي للفترة السابقة للانتخابات التي يسودها الاستقطاب السياسي، يخشى الخبير المستقل أن تخرج حالة ضحايا الأزمة بصورة عامة والأزمة التي أعقبت الانتخابات بصورة خاصة من قائمة الأولويات وتصبح مسألة هامشية.

50- ويشدد الخبير المستقل على ضرورة تحسين العناية بضحايا الأزمة باتباع نهج موضوعي شامل لا يستند إلى مركز الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات، بل إلى إدماج جميع الضحايا دون تمييز سياسي أو إثني أو ديني وإلى الوقائع والأشخاص الذين تعرضوا لتلك الانتهاكات. ومن أجل تعزيز هذا النهج ومعالجة إشكالية ضحايا الأزمة معالجة موضوعية، ينظم الخبير المستقل في شباط/فبراير 2014 مؤتمراً دولياً يتناول حالة ضحايا الأزمة الإيفوارية بالاشتراك مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في كوت ديفوار.

(6) انظر موقع المحكمة الجنائية الدولية، الحالة في جمهورية كوت ديفوار (www.icc-cpi.int/fr_menus/icc/situations and cases).

باء- استمرار انتهاكات حقوق الإنسان من جانب القوات الجمهورية لكوت ديفوار

51- وردت الخبير المستقل معلومات عن استمرار انتهاكات حقوق الإنسان من جانب القوات الجمهورية لكوت ديفوار، وتشمل هذه الانتهاكات بوجه الخصوص المساس بالحق في الحياة، وعمليات الاعتقال والاحتجاز تعسفاً وحالات الاختفاء القسري وأعمال التعذيب وسوء المعاملة وكذلك حالات العنف الجنسي. ويحيط علماً بقلق بتوقيف عدد محدود من أفراد القوات الجمهورية لكوت ديفوار المورطين في انتهاكات حقوق الإنسان وملاحقتهم أمام القضاء. ويُدعى أن بعضهم ضالع في إقامة حواجز على الطرق والمسالك وفي المطالبة بالفديات وأعمال العنف التي تترتب على ذلك. ويُذكر أن بعض الأفراد فقط تعرضوا لعقوبة تأديبية داخلية.

جيم- حالة الموقوفين

52- أفرجت دائرة الاتهام التابعة لمحكمة الاستئناف في 5 آب/أغسطس 2013 عن 14 موقوفاً في أعقاب الأزمة التي أعقبت للانتخابات. وثبتت التهم على ثمانية منهم[7]، بينما لا يزال الموقوفون الستة الباقون ينتظرون جلسة تأكيد التهم الموجهة إليهم[8]. وقد بدأ تنفيذ المرسوم الرئاسي 2013-663 الصادر في 20 أيلول/سبتمبر 2013، الذي يقضي بالعفو عن نحو 3 000 سجين أُدينوا بارتكاب جرائم أو جنح بسيطة. ويتفق هذا المرسوم مع التوصية التي قدمها الخبير المستقل بشأن حالة حقوق الإنسان في كوت ديفوار، ويُتوقع أن يمكّن من تخفيف الاكتظاظ في بعض السجون ومن ثم تحسين ظروف احتجاز السجناء الآخرين.

53- وينبغي تحسين ظروف الاحتجاز في السجون الإيفوارية سواء أكان ذلك على صعيد التنظيم الإداري أم على صعيد أوضاع المحتجزين المادية. ويهدد نقص الوسائل المتاحة لموظفي السجون أمنهم وأمن المحتجزين، وهو ما تؤكده عمليتا الهروب اللتان جدتا في مركز الاحتجاز والإصلاح في أبيدجان في الليلة التي تفصل بين 23 و24 تموز/يوليه وكذلك في 14 أيلول/سبتمبر 2013 والتي أودت بحياة ثلاثة أشخاص وإصابة 21 آخرين. ولم تُسوّ بعد مشكلة فصل المتهمين عن المحتجزين.

54- وفي السجن العسكري بأبيدجان، لاحظ الخبير المستقل أن الزنزانات التي يودع فيها النزلاء من الجنود تشهد اكتظاظاً يتعارض مع المعايير الدولية المقبولة. ويمكن أن يشكل سوء المرافق الصحية ونقص الرعاية وضيق الزنزانات معاملة قاسية ولا إنسانية ومهينة. وتكاد تكون الأوضاع السائدة في الزنزانات المعدّة للضباط مقبولة إلى حد ما حيث إن الكثافة

(7) Pascal Affi N'Guessan, Michel Gbagbo, Aboudramane Sangaré, Narcisse Téa Kuyo, Geneviève Bro Grébé, Séka Obodji, Soukouri Bohui, Henri-Philippe Dakoury Tabley.

(8) Justin Koua, Alcide Djédjé, Moïse Lida Kouassi, Alphonse Douaty, le colonel Konandi Kouakou et Nomel Djro.

والظروف الصحية عادية. ويُحتجز الضباط أحياناً لفترات تتجاوز عامين دون محاكمة، بتهمة مبهمة تتمثل في النيل من أمن الدولة. وأفاد هؤلاء الضباط أن المحامين الموكلين للدفاع عنهم لا يتلقون أية معلومات عن سير الإجراءات.

55- وتفيد معلومات تلقاها الخبير المستقل بوجود ظروف احتجاز صعبة جداً في سَرِيّة كورهوغو الإقليمية حيث يُحتجز المدنيون كذلك بالرغم من أن المكان غير مصنف ضمن مراكز الاحتجاز القانونية.

56- ويلاحظ الخبير المستقل بقلق الغموض الذي يكتنف الحالة القانونية لكل من سيكا يابو أنسالمي، المعروف باسم سيكا سيكا، وشارل بْلاي غودي، وجان إيف ديبوبيو، وأمادي أوايريمي، ويوسف كوني، والقائد جان – نوال أبيهي، المحتجزين في الحبس الانفرادي. وتمكن من مقابلة جان – نوال أبيهي، المتهم في إطار مذبحة نساء أبوبو، وجان إيف ديبوبيو، الأمين العام السابق لاتحاد طلبة وتلاميذ كوت ديفوار، الذي أوقفته السلطات في 4 شباط/فبراير 2013 إلى جانب جان – نوال أبيهي وشارل بْلاي غوداي، الزعيم السابق للوطنيين الشباب. وهم لا يتلقون زيارات أسرهم، ولا يتقابلون مع المحامين الموكلين للدفاع عنهم إلا بضع دقائق قبل سماعهم. ويواجه أقاربهم صعوبات لزيارتهم، حتى إذا كانوا يحملون تراخيص زيارة من السلطات القضائية.

57- وأُبلغ الخبير المستقل بأن مكان احتجاز هؤلاء الموقوفين يبرره الطابع الحساس للموقوفين بالنسبة إلى العدالة، ويمليه واجب توفير أفضل الظروف لأمنهم. وبالإضافة إلى ذلك، يطلب الخبير المستقل إلى السلطات أن تسهر على تسوية الوضع القانوني للمحتجزين لدى إدارة مراقبة الإقليم.

58- وينبه الخبير المستقل إلى خطر ظهور عيوب إجرائية جسيمة لدى معالجة ملفات المحتجزين بسبب انتهاكات حقوق الإنسان، عيوبٌ يمكن أن تهدد على المدى الطويل مصالح الضحايا إذا تضطر السلطات إلى إلغاء الأمر بالإيداع في السجن بسبب عدم استيفاء الشروط الشكلية. وقد يعني ذلك عدم اليقين بشأن متابعة الإجراءات في المستقبل. والدفاع عن حقوق المحتجزين يجب ألا يحجب حقوق الضحايا الذين يتطلعون إلى إقامة العدل وجبر الضرر.

دال- حالة سيمون غباغبو

59- نددت سيمون غباغبو، سيدة كوت ديفوار الأولى سابقاً، أثناء مقابلة الخبير المستقل، بظروف احتجازها، كما نددت بظروف نقلها قبل نهاية العلاج من مصحة سانت آن ماري الدولية المتعددة الاختصاصات في أوديبني في أيار/مايو 2013. وأفادت السيدة غباغبو بأنها لم تُكمل الفحوص الطبية اللازمة، ولا سيما حصص العلاج الطبيعي وفحص العينين، وهي خدمات غير متاحة في أوديبني. وأوضحت السلطات الإيفوارية التي التقاها الخبير المستقل أن

السيدة غباغبو نقلت من المصحة إلى أوديبني بسبب أعمال الشغب والمظاهرات ولأسباب تتعلق بأمنها الشخصي.

60- وأبلغت السيدة غباغبو الخبير المستقل بتعرضها للإغماء في مناسبات عديدة عقب نقلها إلى أوديبني بسبب حالتها الصحية. وشجبت مجدداً ظروف احتجازها، وانتهاك حقها في الرعاية الصحية، وعدم وجود أخصائيين لمتابعة حالتها الصحية وقرار تجميد أموالها الذي يجعلها غير قادرة على تغطية نفقاتها الطبية.

61- وأكد الخبير المستقل في جميع تقاريره أن استمرار الاحتجاز لفترة تتجاوز السنتين بالنسبة إلى موقوفين في إطار الأزمة التي أعقبت الانتخابات يتعارض مع القانون الدولي. لذلك، فقد دعا دوماً إلى محاكمة المحتجزين أو الإفراج عنهم، ولو بصفة مؤقتة. وهو يعتبر أن الإفراج عن 14 محتجزاً من بين هؤلاء الموقوفين مبادرة محمودة. ويرى أن هذا الإجراء يجب أن يتسم بطابع شامل، لا من أجل تعزيز المصالحة الوطنية فحسب بل أيضاً من أجل تمكين العدالة الوطنية أو الدولية من أن تبت في قضاياهم في كنف الاحترام الكامل لحقوقهم. وإذ يؤمن الخبير المستقل بأن العدالة المحايدة والمنصفة هي عامل حاسم لتحقيق المصالحة الوطنية المستدامة، فقد دعا في الوقت نفسه إلى التصدي بحزم للإفلات من العقاب وأكد أن العفو العام عن مرتكبي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان يتعارض مع القانون الدولي. وعلى هذا الأساس، يرى أن كوت ديفوار، التي قررت وفقاً لنظام روما الأساسي عدم الاستجابة لمذكرة التوقيف الدولية الصادرة عن المحكمة الجنائية الدولية بحق السيدة غباغبو ومحاكمتها داخل إقليم كوت ديفوار، مطالبة بأن تودعها في بيئة تتوافر فيها المستلزمات الطبية والأمنية الكافية.

هاء- حالة الأشخاص المصابين بالمهق

62- أبلغت منظمة رعاية الأشخاص المصابين بالمهق في كوت ديفوار الخبير المستقل بمختلف المشاكل التي يعاني منها المصابون بالمهق في البلد، البالغ عددهم 000 4 شخص والذين يتعرضون للإقصاء الاجتماعي والثقافي. وشجبت المنظمة التهوين من شأن التجاوزات التي ترتكب بحق المصابين بالمهق. وتتحدث تقارير عن تعرض عدد كبير من هؤلاء الأشخاص للخطف. وأفادت المنظمة بأن امرأة صدر بحقها حكم بالسجن لمدة خمس سنوات بسبب خطف أمهق، أُطلق سراحها بعد ثمانية أشهر.

63- ولا يزال معدل التسرب من المدارس في صفوف المصابين بالمهق أعلى مما عليه لدى عامة السكان، لا سيما بسبب الوصم ومشاكل الإبصار. وتنتمي نسبة 80 في المائة من المصابين بالمهق إلى أسر فقيرة. ومما يشجع الخبير المستقل اعتماد كوت ديفوار، في 21 حزيران/يونيه 2013، اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وهو يأمل في أن تتخذ تدابير محددة تراعي الاحتياجات الخاصة للمصابين بالمهق فيما يتعلق بصحتهم وتعليمهم

ووصولهم إلى سوق العمل، بما يتفق مع قرار مجلس حقوق الإنسان 13/23 المؤرخ 13 حزيران/يونيه 2013 المتعلق بالاعتداءات التي يتعرض لها الأشخاص المصابون بالمهق والتمييز ضدهم.

واو- استمرار حالات العنف الجنسي

64- يساور الخبير المستقل قلق متزايد إزاء ارتفاع معدل أعمال العنف الجنسي في كوت ديفوار، لا سيما أن العديد من حالات الاغتصاب هي من فعل المدنيين والأقارب وعناصر من القوات الجمهورية ومسلحين مجهولي الهوية ومدرسين. وتواصلت منذ بداية تموز/يوليه أعمال العنف الجنسي ضد فتيات صغيرات السن، وذلك أساساً في منطقة بواكي الواقعة في غرب البلد.

65- وأُبلغ الخبير المستقل باستمرار وجود حالات الزواج القسري وتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية. وأبلغت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار الخبير المستقل بأن الفترة من 1 أيار/مايو إلى 30 أيلول/سبتمبر 2013 شهدت ما يربو على 168 حالة اغتصاب و94 حالة تشويه أعضاء تناسلية أنثوية وثماني حالات زواج قسري و36 حالة اتجار بالأطفال لأغراض استغلالهم في العمل.

66- وفيما يتعلق بتشويه الأعضاء التناسلية الأنثوية، يذكّر الخبير المستقل بأنه إضافة إلى القرارات القانونية التي اتخذتها كوت ديفوار فعلاً للتصدي لهذه الظاهرة، ينبغي توخي نهج يقوم على تربية ثقافية وقانونية حقيقية إزاء هذه المشكلة، بالتعاون الوثيق مع القيادات التقليدية والدينية.

67- ويؤكد الخبير المستقل من جديد الشواغل التي أعرب عنها في تقريره السابق، ولا سيما في الفقرة 53 بشأن ما دأب عليه بعض مأموري الشرطة العدلية من مطالبة ضحايا الاغتصاب بشهادات طبية كشرط لقبول الشكاوى. ويأمل الخبير المستقل في أن يمكّن إصلاح قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية المعلن عنه بشأن إعادة هيكلة محكمة الجنايات، من التصدي للاغتصاب بوصفه جريمة منفصلة.

68- ويعرب الخبير المستقل عن بالغ القلق إزاء حالات الاغتصاب في المدارس التي لم تتمكن فيها السلطات، حتى عندما يعترف الجناة بما ارتكبوه من أفعال، من اتخاذ إجراءات سوية ضدهم لتمكين الضحايا من استعادة حقوقهم. وفي هذا الصدد أشار وزير التربية الوطنية إلى اتخاذ تدابير جنائية وتأديبية ضد الجناة.

زاي- حرية تكوين الجمعيات وحرية التجمع

69- يحيط الخبير المستقل علماً مع التقدير بإعداد مشروع قانون يتعلق بحماية المدافعين عن حقوق الإنسان. وينبغي للسلطات أن تبذل قصارى جهودها لمناقشة هذا القانون على نطاق واسع مع منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان قبل أن يقره البرلمان.

70- وخلافاً للربع الثاني من عام 2013، الذي شهد منع مظاهرات شباب الجبهة الشعبية الإيفوارية، سجل الربع الثالث استئنافاً نسبياً لأنشطة حزب المعارضة الرئيسي، الجبهة الشعبية الإيفوارية، في شكل اجتماعات وجولات نظمها رئيس الحزب الذي تمتع مؤخراً بالإفراج المؤقت. لكن السلطات أوقفت وسجنت في 1 تشرين الأول/أكتوبر 2013 شباباً مستائين كانوا يزمعون التظاهر ضد غلاء المعيشة.

71- ويؤكد الخبير المستقل الملاحظات التي أبداها في تقريره السابق (A/HRC/23/38، الفقرة 22) بشأن تدخل الحكومة في التسيير الداخلي لمؤتمر المجتمع المدني الإيفواري.

سادساً- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

ألف- هشاشة أوضاع السكان الاجتماعية - الاقتصادية

72- أحاط الخبير المستقل علماً بالتدابير التي اتخذتها الحكومة على المستوى الاقتصادي الكلي والإعلان عن توقعات بتحقيق نمو بنسبة 10 في المائة[9] خلال عام 2014. ويكرر الخبير المستقل الإعراب عن أمله في أن يفيد هذا الأداء على المستوى الاقتصادي الكلي الشعبَ الإيفواري عامة. ويشكل قرار فرنسا إلغاء 64 في المائة من الديون الخارجية لكوت ديفوار، منها 14 في المائة دفعة واحدة و50 في المائة في إطار خطة لخفض الدين، مثالاً ينبغي أن ينسج على منواله مختلف شركاء كوت ديفوار.

73- وبسبب الشعور السائد بانعدام الأمن الاجتماعي، يمكن أن تتحول الحالة الاجتماعية إلى عامل من عوامل زعزعة الاستقرار السياسي وإضعاف التماسك الاجتماعي وإبطاء عملية المصالحة الوطنية. ولمواجهة مشاكل غلاء المعيشة، يحيط الخبير المستقل علماً برغبة الدولة في "تحسين توفير المنتجات شائعة الاستهلاك عن طريق تعزيز الإنتاج الداخلي وتنقية مناخ المنافسة".

باء- الحق في التعليم

74- سُخِّرت المدارس والجامعات أثناء كامل حقبة الأزمة الإيفوارية لخدمة أغراض سياسية ضيقة لتصبح مسرحاً للاستقطاب السياسي وحلبة مغلقة للتطاحن ومرآة تعكس جميع أشكال العنف. لذا ينبغي أن تكون هذه المؤسسات، التي تشكل أماكن رمزية للشباب، في صميم مشروع النهضة الأدبية والفكرية والاقتصادية للبلد. وتؤكد الحكومة الإيفوارية أنها تولي بحق أولوية

(9) انظر المؤتمر الصحفي الذي عقده رئيس الوزراء دانيال كابلان دونكان في 5 أيلول/سبتمبر 2013؛ متاح على الرابط التالي: www.gouv.ci/actualite_1.php?recordID=3808.

قصوى إلى تأهيل التعليم وإعادة هيكلته. بيد أنه في ضوء الأزمة الإيفوارية العميقة، يجب أن لا يقتصر دور التعليم على نقل المعارف والمهارات فحسب، بل ينبغي أن يشمل أيضاً نقل القيم الإنسانية. ويجب إيلاء عناية خاصة للتنشئة على قيم التعدد الثقافي والتعايش. ويصب في هذا الاتجاه قرار الحكومة الإيفوارية إيلاء مكانة أساسية للتنوع اللغوي في المدارس، وكذلك قرار مراعاة احتياجات تلاميذ المدارس القرآنية في أنشطة التوجيه التي تضطلع بها الحكومة.

75- وأوضح وزير التربية الوطنية أن المدارس الإيفورية تواجه مشاكل عديدة مثل اكتظاظ الصفوف وقلة الأثاث ونقص عدد المدرسين. وبفضل المبادرات المتعلقة بتدريب المدرسين وتحسين حوكمة المنظومة وتعميم تسجيل الأطفال الذين لا يحملون شهادات ميلاد والإسراع بوتيرة التحاق الفتيات بالمدارس، ارتفع المعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس من 80 في المائة في عام 2010 إلى نحو 91 في المائة في عام 2013 في مرحلة التعليم الابتدائي ومرحلة ما قبل الدراسة؛ ومن 32 في المائة في عام 2012 إلى 37 في المائة في عام 2013 في مرحلة التعليم الثانوي.

76- ويشجع الخبير المستقل السلطات على المبادرة إلى تدريب المدرسين وتحسين مستوى معرفتهم في مجال حقوق الإنسان بما يضمن فعالية هذا التعليم ونوعيته.

جيم- الحق في الصحة

77- أعلنت الحكومة الإيفوارية سنة 2013 "سنة الصحة". فقد أبلغت وزيرة الصحة العامة الخبير المستقل بإنشاء نظام الرعاية الصحية الشاملة منذ كانون الأول/ديسمبر 2013، وتأهيل المستشفى الجامعي في كوت ديفوار. وأحاط الخبير المستقل علما بانخفاض معدلات انتشار الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في كوت ديفوار بـ 3.7 في المائة. ودعا السلطات إلى ضمان وصول المستفيدين بصورة أفضل إلى الهياكل الصحية النائية.

سابعاً- بناء مؤسسات حماية حقوق الإنسان

ألف- التزامات المجتمع الدولي في كوت ديفوار

78- يعتبر الخبير المستقل أن قرار مجلس الأمن 2112(2013) الذي يمدد ولاية عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ويقضي بأن تركز العملية أنشطتها على تحسين البيئة السياسية والأمن والتمتع بحقوق الإنسان كافة، هو قرار مناسب. وإذ يسلم الخبير المستقل بما يعكسه هذا القرار من تقدم ملحوظ في مجال الأمن وحقوق الإنسان، فإنه يدعو المجتمع الدولي إلى مراعاة هشاشة السياق الحالي، لا سيما بسبب قرب موعد تنظيم الانتخابات الرئاسية المقررة في عام 2015 وفي انتظار بلوغ المؤسسات الديمقراطية مرحلة النضج الحقيقي.

79- ويكرر الخبير المستقل الإعراب عن تقديره للدعم الذي تقدمه عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار إلى الحكومة الإيفوارية في إطار تعزيز دولة القانون، وبخاصة إصلاح نظام السجون، وتدريب قوات الأمن والدفاع على القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني، وتقديم الدعم إلى لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان فضلاً عن توفير التدريب والتوجيه التقني للمنظمات غير الحكومية من أجل مساعدتها على تقديم التقارير في إطار الاستعراض الدوري الشامل.

باء- التزامات كوت ديفوار الدولية في مجال حقوق الإنسان

80- يلاحظ الخبير المستقل بارتياح الإعلان الصادر عن الحكومة الإيفوارية الذي تعترف فيه بإمكانية تقديم شكاوى فردية إلى المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، ويشير إلى تصديق كوت ديفوار على البروتوكول الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب بشأن حقوق المرأة في أفريقيا (أو بروتوكول مابوتو)، وانضمامها إلى اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في 21 حزيران/يونيه 2013 وإلى الاتفاقية المتعلقة بوضع الأشخاص عديمي الجنسية واتفاقية خفض حالات انعدام الجنسية في 3 تشرين الأول/أكتوبر 2013.

جيم- اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في كوت ديفوار

81- يعتبر إنشاء لجنة وطنية لحقوق الإنسان في كوت ديفوار مؤشراً ملموساً يدل على التقدم المحرز على الصعيد المؤسسي في مجال حماية حقوق الإنسان في كوت ديفوار. بيد أن الخبير المستقل يلاحظ أن القانون المتعلق باللجنة ينص على ربط وظائفها بوزارة العدل وحقوق الإنسان والحريات العامة. ويخلف هذا الوضع انطباعاً سيئاً عن مركز اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان في كوت ديفوار التي ترتبط ميزانيتها بإدارة الشؤون المالية التابعة لوزارة العدل. لذلك تجد اللجنة نفسها في وضع كيان هجين دون هوية.

82- ويساور الخبير المستقل القلق إزاء السيطرة الإدارية المُحكمة التي تمارسها الوزارة التي تحدد أجور أعضاء مكتب اللجنة (المادة 25)، والتعويضات والمزايا العينية الممنوحة لهم وكذلك بدل حضور الجلسات (المادة 35) وتصادق على ميزانيتها (المادة 38). ويدعو الخبير المستقل إلى تزويد اللجنة بالموارد البشرية والمالية اللازمة لأداء مهامها وإلى ضمان استقلالها امتثالاً للمبادئ المتعلقة بمركز المؤسسات الوطنية لتعزيز وحماية حقوق الإنسان (التي تُعرف باسم مبادئ باريس، قرار الجمعية العامة 134/48 المؤرخ 20 كانون الأول/ ديسمبر 1993، المرفق). وبناءً عليه، من الضروري إعادة النظر في القانون المتعلق بإنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان.

ثامناً- الاستنتاجات

83- إن البناء الديمقراطي عملية طويلة المدى. فقد أحرزت كوت ديفوار تقدماً ملحوظاً في مجال الحوكمة والسيطرة على البيئة الاقتصادية الكلية، بما سيؤثر في المدى البعيد تأثيراً إيجابيًّا في العمالة وفي أوضاع السكان الاقتصادية والاجتماعية. وعلى المستوى الأمني، وبالرغم من الحظر المفروض على الأسلحة، تمكن البلد من الحد بدرجة كبيرة من الهجمات الخارجية، رغم أن بطء عملية نزع السلاح وتسريح المقاتلين وإعادة إدماجهم لا يزال يشكل مصدر قلق. ولا تزال مسألة نزاهة القضاء واستمرار المشاكل المتعلقة بملكية الأراضي وعودة المبعدين والجنسية تشكل حلقات ضعيفة في عملية البناء.

84- ويلاحظ الخبير المستقل بقلق أنه بالرغم من وضع إطار دائم للحوار والاتصالات التي تقام من حين لآخر بين الأطراف الفاعلة السياسية، لا تزال بذور تشتت المجتمع والاستقطاب السياسي قائمة. وينبغي لقرار مجلس الأمن التابع لمنظمة الأمم المتحدة الذي يتوخى خفض عدد موظفي عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار أن يراعي هشاشة الوضع الذي يعاني من جملة من المشاكل التي لم تحلّ وتقع تاريخياً في صميم الأزمة السياسية والاجتماعية التي يمر بها البلد. وكوت ديفوار ليست بمنأى عن المواجهات الاجتماعية والسياسية العنيفة ما لم تحرص جميع الأطراف السياسية الفاعلة بما فيه الكفاية على تكريس ثقافة ديمقراطية حقيقية تقوم على التسامح والاحترام المتبادل والإصغاء إلى الآخر وترجيح المصالح العليا للشعب الإيفواري المصدوم. لذا فإن الإصلاحات الديمقراطية والتوافقية المتعلقة باللجنة المستقلة للانتخابات والقائمة الانتخابية والإطار القانوني المنظّم لمركز المعارضة السياسية وممارسة أنشطتها وتعزيز المؤسسات الجمهورية، تمثل تحديات ذات أولوية.

85- وينبغي إثراء الحوار السياسي الجاري بين المعارضة والسلطة وتعزيزه بفضل تطهير النفس وإعلان التوبة والاعتراف علانية بالمسؤولية التاريخية للفاعلين السياسيين عن الأسباب الجذرية للأزمة الإيفوارية التي طال أمدها. ومن هذا المنطلق، يتمثل أحد التحديات الرئيسية والملحة في القضاء على الخطاب السياسي الذي يتسم بالعنف اللفظي والاستقطاب السياسي والتشويه المتبادل من منطلقات ذاتية ضيقة. ويجب أن يشكل الحوار السياسي أيضاً أداة للتربية الديمقراطية للمدافعين عن الحوار أنفسهم وللسكان عامة.

86- وينبغي للسلطات أن تدرك التأخير المتراكم في عملية تحقيق المصالحة الوطنية وأن تنهل من الموروث الثقافي والأخلاقي للمجتمعات المحلية الإيفوارية التي تؤمن بقيمة التعايش والتي خطت خطوات متقدمة مقارنة بالعملية الرسمية التي بادرت إليها السلطات. ويجب أن تُعزز الجهود الرامية إلى تحقيق التماسك الاجتماعي المحلي

بمبادرات المجتمعات المحلية الإيفوارية. وينبغي أن تشمل هذه العملية استمرار ولاية لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة على أن يعاد توجيه أنشطة اللجنة نحو بدء مرحلة التحقيقات وعقد جلسات استماع عامة بما يحقق قدراً أكبر من الاتساق. وتحدو الخبير المستقل قناعة راسخة بأن اتساق هيئتي المصالحة والتماسك الاجتماعي وتكاملهما والتنسيق بينهما شروط لا غنى عنها لنجاح الجهود الشاملة المبذولة على الصعيد الوطني.

87- ولا ينبغي أن تُعطَّل الجهود المبذولة من أجل إنجاح الحوار السياسي وعملية المصالحة الوطنية بسبب رهانات تكتيكية وانتخابوية في سياق إعادة رسم الخارطة السياسية، بما يهدد مصالح الشعب الإيفواري العليا. بل ينبغي لهذه الجهود أن تتزامن مع التصدي بحزم للإفلات من العقاب، وتعزيز نزاهة القضاء وإعطاء أوضاع الضحايا مكانة مركزية. وفي هذا السياق، لا بد من بناء مجتمع مدني قوي ومستقل يمتلك الوسائل الكافية والضرورية لكسر الحلقة المغلقة للسياسة الإيفوارية.

تاسعاً- التوصيات

88- يوصي الخبير المستقل الحكومة الإيفوارية بما يلي:

(أ) فيما يتعلق بمكافحة الإفلات من العقاب:

'1' ملاحقة أعضاء القوات الجمهورية لكوت ديفوار المسؤولين عن التجاوزات المرتكبة بحق السكان والقيام، بدعم من عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، بتمحيص أدق للملفات الشخصية لأفراد قوات الأمن والدفاع؛

'2' محاكمة جميع مرتكبي الجرائم الخطيرة، بغض النظر عن مركزهم أو انتمائهم الإثني أو الديني أو السياسي، وتعجيل الإجراءات القضائية المتعلقة بمذبحة ناهيبلي ومقبرة تورغاي الجماعية؛

'3' استبعاد قوانين العفو العام في إطار المفاوضات السياسية الجارية، وخاصة فيما يتصل بالجرائم الدولية مثل الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب غير القابلة للتقادم؛

'4' بدء عملية إصلاح العدالة مع مراعاة أمور منها ما يلي: '1' تعديل قانون العقوبات وقانون الإجراءات الجنائية؛ '2' إنشاء آليات قانونية ومؤسسية لحماية الضحايا والشهود والقضاة والمحامين والمدافعين عن حقوق الإنسان؛ '3' إصلاح القضاء العسكري؛

'5' تمديد ولاية وحدة التحقيق الخاصة بما يتيح تعجيل النظر في القضايا الجارية، بل السماح للوحدة بالرجوع حتى عام 2002، مع تركيز عملها على أشد انتهاكات حقوق الإنسان خطورةً؛

'6' تعجيل إجراءات محاكمة الأشخاص المحتجزين منذ أكثر من سنتين بعد الأزمة التي أعقبت الانتخابات أو الإفراج عنهم بالاستفادة من أمور منها العناصر الواردة في التقرير الصادر عن لجنة التحقيق الوطنية والعمل على تشكيل محاكم الجنايات بصورة منتظمة؛

'7' تعزيز استقلال القضاة (في المحاكم وفي النيابة) وتزويد العدالة بجميع الوسائل اللازمة لإنجاز مهامها على نحو فعال؛

'8' وضع سياسة قوية للتصدي لأعمال العنف الجنسي بما في ذلك تسليم الشهادات الطبية بالمجان، والتكفل بالضحايا على الصعيدين القانوني والنفسي، ومنع هذه الأعمال ومعاقبة مرتكبيها؛

'9' مواصلة التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية بسبل منها تبادل المعلومات وضمان التكامل بما يحقق العدل بطريقة سليمة ومحايدة ومنصفة.

(ب) فيما يتعلق بالضحايا:

'1' إيلاء أهمية مركزية لحالة الضحايا وتوقعاتهم دون تمييز سياسي أو إثني عن طريق إبراز حق الضحايا في سبل انتصاف فعالة ومتاحة وإعطاء مضمون لهذا الحق، بما يشمل بوجه الخصوص الحق في التعويض عن الأضرار التي لحقت بهم وحق المتهمين في محاكمة عادلة ومنصفة؛

'2' وضع سياسة حقيقية لتوفير الرعاية للضحايا، وبخاصة عن طريق برامج المساعدة الطبية والنفسية والتعويضات المالية والقضائية والاجتماعية.

(ج) فيما يتعلق بحالة المحتجزين:

تحسين ظروف الاحتجاز في السجون عن طريق تزويد الحراس بالوسائل اللازمة لأداء مهامهم وضمان ظروف معيشية أكثر لياقة للمحتجزين.

(د) فيما يتعلق بعملية العدالة الانتقالية:

'1' تمديد ولاية لجنة الحوار والحقيقة والمصالحة بما يمكنها من بدء المرحلة الدينامكية للتحقيقات بعقد جلسات استماع علنية وتقديم مقترحات لتعويض الضحايا عن طريق مواءمة عملها مع العمل الجاري في إطار

البرنامج الوطني للتماسك الاجتماعي الذي يمتلك الموارد اللازمة لاشتغاله؛

'2' تحسين المعلومات المتاحة للسكان عن ولاية مختلف الهياكل الوطنية المعنية بمكافحة الإفلات من العقاب وتحقيق العدالة الانتقالية ومهامها وأنشطتها المحددة.

(ه) فيما يتعلق بالأمن:

'1' اتخاذ تدابير حازمة تكفل وضع استراتيجية متسقة لنزع السلاح إلى جانب الإسراع بعملية إعادة دمج المقاتلين السابقين؛

'2' وضع حد لتدخل أفراد جماعة الدوزو في العمليات الأمنية، بوسائل منها وضع تشريع يتعلق بما يلي: '1' الاعتراف القانوني بالدور الثقافي لجماعة الدوزو؛ '2' تحديد أفراد هذه الجماعة؛ '3' حصرهم في حدودهم الإقليمية؛ '4' خضوعهم لسلطة الدولة والقانون؛

'3' إدراج التوعية بقيمة التعدد الثقافي في برامج تدريب العسكريين وأفراد الدرك والشرطة.

(و) فيما يتعلق باللجنة الوطنية لحقوق الإنسان:

'1' تزويد اللجنة بالموارد المادية والبشرية اللازمة لاشتغالها؛

'2' إجراء مشاورات للنظر في تعديل القانون المتعلق بإنشاء اللجنة بما يكفل مواءمتها مع مبادئ باريس من حيث صلاحياتها وتشكيلها وتنظيمها واشتغالها واستقلالها والوسائل المتاحة لها.

(ز) فيما يتعلق بالحوار السياسي وإعادة البناء الديمقراطي:

'1' تعزيز الزخم الديمقراطي الحالي، ولا سيما عن طريق مواصلة الحوار السياسي بين الإيفواريين، وإصلاح اللجنة المستقلة للانتخابات، والقائمة الانتخابية، فضلاً عن وضع الإطار القانوني الذي ينظم مركز المعارضة السياسية من أجل تهيئة الظروف المؤاتية لتنظيم الانتخابات الرئاسية لعام 2015 في مناخ يتسم بالتهدئة والمنافسة الديمقراطية؛

'2' تنظيم مشاورات أوسع نطاقاً بشأن المسائل المرتبطة بملكية الأراضي والجنسية بين جميع مكونات المجتمع الإيفواري؛

'3' التأكد من اعتماد تدابير علاجية للحد من الأثر الاجتماعي لعمليات الترحيل في الغابات المحمية؛

'4' اتخاذ تدابير محددة بالتزامن مع الدعوات المطالبة بعودة المبعدين بما يكفل استعادة ممتلكاتهم وحمايتهم وإدماجهم اجتماعياً واقتصادياً؛

'5' مراعاة احتياجات السكان الحيوية، وبخاصة احتياجات النساء والأطفال، عند وضع السياسات العامة؛

'6' مواصلة التعاون مع هيئات منظمة الأمم المتحدة المعنية بحقوق الإنسان والتعجيل بعملية التصديق على الوثائق ذات الصلة في مجال حقوق الإنسان.

89- **ويقدم الخبير المستقل التوصيات التالية إلى المجتمع الدولي:**

(أ) توثيق التعاون مع كوت ديفوار عن طريق ما يلي: (أ) تقديم الدعم اللازم للحوار السياسي الجاري؛ (ب) تعزيز برنامج نزع السلاح وتسريح المقاتلين السابقين وإعادة إدماجهم، لا سيما من جانب القطاع الخاص؛ (ج) تقديم المساعدة إلى الجهاز القضائي والأمني، فضلاً عن مؤسسات العدالة الانتقالية؛ (د) تعزيز هياكل عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار العاملة في مجالي سيادة القانون وحقوق الإنسان؛ (ه) اتخاذ تدابير حازمة لمصاحبة عملية الانتعاش الاقتصادي في كوت ديفوار؛

(ب) يكرر الخبير المستقل طلبه بشأن رفع الحظر المفروض على كوت ديفوار في قطاع الأسلحة بما يعزز فعالية الجهاز الأمني الحكومي في جميع أنحاء البلد؛

(ج) يكرر الخبير المستقل التوصية التي قدمها إلى المحكمة الجنائية الدولية بشأن تعزيز نزاهة وعدالة القضاء الدولي عن طريق إصدار مذكرات توقيف ضد كل مرتكبي جرائم الإبادة الجماعية أو الجرائم ضد الإنسانية أو الجرائم الخطيرة، بغض النظر عن انتماءاتهم السياسية أو أصلهم الإثني أو الديني. ويدعو الخبير المستقل المحكمة الجنائية الدولية أيضاً إلى التزام الحذر الشديد لأغراض الملاحقة إزاء تصاعد الخطاب السياسي والإعلامي الذي يندرج في إطار التحريض على الكراهية القومية أو الإثنية أو الدينية؛

(د) يكرر الخبير المستقل توصيته السابقة إلى مجلس حقوق الإنسان المتعلقة بنشر تقرير لجنة التحقيق الدولية المستقلة بشأن كوت ديفوار المنشأة في عام 2004 وفقاً للتوصية المقدمة من اللجنة في عام 2011 (A/HRC/17/48، الفقرة 127).